معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل

أ. رقوب نريمان *

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور العجز الموازني في الجزائر، وأهم عوامل تناميه خلال الفترة الممتدة بين 2000- 2016، وقد توصلنا إلى أن الارتفاع المستمر للإنفاق الحكومي وانحصار مصادر تمويله من الأسباب الرئيسية لتفاقمه في السنوات الأخيرة، ما يتطلب ضرورة إرساء متطلبات حوكمة نفقاتها العمومية واستدامة تمويل الميزانية من خلال البحث عن مصادر تمويلية بديلة للعوائد النفطية، وذلك بتنويع مصادر الدخل الوطني، إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، تنويع القاعدة الإنتاجية وتفعيل ميكانيزمات السوق بمختلف أشكالها.

الكلمات المفتاحية: العجز الموازني، حوكمة الإنفاق العمومي، أسعار النفط، استدامة المالية العامة .

The budget deficit treatment in Algeria between public expenditure rationalization requirements and the need for sustainable sources of funding

Abstract:

The purpose study was aimed to present the evolution of the budget deficits in Algeria during the period of 2000-2016, We have reached that, the continuing rise of public expenditure and the decline of its funding sources are the most important factors increasing the deficit;

In front of this situation, must Algeria to sustained its budget financing, through the rationalization of the public expenditure, and by searching for the alternative sources of financing without oil revenues, through diversifying sources of national income,and the diversification of

* طالبة دكتوراه - جامعة فرحات عباس- سطيف1.

the production base and activating the mechanisms of the market in various forms.

Key-Words: Budget deficits, public expenditure rationalization, Oil prices, Fiscal sustainability,

مقدمة:

أطلقت الجزائر العنان لسياستها الإنفاقية بعد الطفرة غير المسبوقة في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك من خلال سياسة الدولة الاجتماعية ومختلف برامجها التنموية (برامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو وتوطيده)، وقد انعكس ذلك على موازنة الدولة التي عرفت عجزا حسابيا يكاد يكون مستدام في ظل السياسة الحذرة التي انتهجتها في تسيير عوائد مواردها النفطية بما يتماشى مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، حيث تم تحديد سعر مرجعي لبرميل النفط (37 دولار منذ 2007)، تحسب على أساسه إيرادات الجباية البترولية المخصصة للميزانية، في حين يتم صب الفائض في صندوق لضبط الموارد، يستعمل رصيده في معالجة اختلالات الميزانية لاحقا.

إلا أن الأزمة النفطية التي برزت بشكل جلي منذ النصف الثاني من سنة 2014 ألقت بظلالها على مختلف عناصر الموازنة، فمن جهة عرف الإنفاق العمومي حدوده القصوى، ومن جهة أخرى حدث تراجع حاد في إيرادات الدولة بما في ذلك رصيد صندوق ضبط الموارد الذي ينتظر أن يصبح صفريا سنة 2019، إذا تواصلت السياسة الإنفاقية بنفس الوتيرة، وعليه فالتحدي القائم أمام الجزائر اليوم هو ضرورة ضبط سياستها الإنفاقية من أجل استدامة تمويلها، وبناءا على ذلك تمحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أيٍّ مدى يمكن لحوكمة الإنفاق العمومي الحد من العجز الموازني في الجزائر في ظل انحصار مصادر تمويل الموازنة ؟

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تفاقم العجز الموازني في الجزائر؟
- ما هي متطلبات حوكمة الإنفاق العمومي في الجزائر؟
- ما مدى قدرة الجزائر على استدامة تمويل موازنتها في ظل تهاوي أسعار النفط؟

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة أعلاه، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- تطور العجز الموازني في الجزائر2000-2016؛
- متطلبات حوكمة سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر؛
- تنويع مصادر تمويل النفقات كرافدة لاستدامة المالية العامة في الاقتصاد الجزائري.

1- تطور العجز الموازني في الجزائر2000-2016

عرفت الجزائر عجزا مستمرا في موازنتها العمومية منذ بداية الألفية تحت تأثير عوامل متعددة بعضها متعلق بتوسع الإنفاق العمومي والبعض الآخر متعلق بأساليب إدارة إيراداتها، وفيما يلي سنحاول متابعة تطوره خلال الفترة 2000-2016، وإبراز أسباب ذلك.

1-1- تعريف العجز الموازني:

يعرف العجز الموازني بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز للنفقات العامة عن الإيرادات العامة[1].

1-2- تحليل تطور العجز الموازني في الجزائر 2000-2016 :

لقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق العمومي إلى اتساع الفجوة بين نفقات الدولة وإيراداتها، ما انعكس بشكل واضح على توازن الموازنة، وذلك رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة عند ضخ الموارد البترولية في الدائرة الاقتصادية، تجنبا للضغط النقدي الناجم عن إغراق السوق الوطنية بالنقد في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. لكن رغم جهود الدولة المتواصلة في تطبيق السياسات الإصلاحية فقد ظل اختلال الميزانية واضحا لفترة زمنية طويلة. والجدول الموالي يرصد لنا تطورات الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم(01): تطور الرصيد الموازني للفترة 2000- 2016

السنوات	إيرادات الميزانية بالمليار دينار	نفقات الميزانية بالمليار دينار	رصيد الميزانية	تطور رصيد الميزانية%	تطور الناتج المحلي الخام(10^3DA)	رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الخام
2000	1138,9	1199,8	-60.9	-	4123,5	
2001	1400 ,9	1471,7	-70.8	15,25	4227,1	-1,67
2002	1570 ,9	1540,9	30	142,37	4522,8	0,06
2003	1520,5	1730,9	-210.4	-150,4	5252,3	-4
2004	1599,3	1859,9	-260,6	23,57	6149,1	-4,23
2006	1835,5	2543,4	-707.9	93,72	8501,6	-9,3
2007	1951,4	3194,9	-1243.5	75,66	9352,9	-13,3
2008	2895,2	4188 ,4	-1293.2	4	11 043,7	-11,7
2009	3275,4	4199,7	-924.3	-20,53	9968,0	-9,3
2010	3056,7	4657,6	-1600,9	-270	11 991,6	-13,4
2011	3474,1	6085,3	-2611.2	63,10	14 588,6	-17,9
2012	3804,5	7054,4	-3249.9	24,46	16 208,8	-20,1
2013	3890,8	6635,6	-2744,8	-15,54	16 643,8	-15,5
2014	3902,7	7153	-3250.3	10,41	17 205,1	-19,9
2015	4684,6	8858,1	-4173.5	20,40	17807.3	-23,4
2016	4747,4	7984.1	-3236,7	-22,45	-	-

Source : - Ministère des finances, Direction Générale de prévision et des politiques.

- Loi de finance 2015 et Loi de finance 2016 , sur le site web http://www.Premier-ministre.gov.dz

يتضح لنا من الجدول رقم (01) التزايد المستمر في وتيرة العجز الموازني خلال الفترة (2000-2016)، حيث انتقل بالأرقام المطلقة من حوالي 60 مليار دينار سنة 2000إلى حوالي 3236 مليار دينار (ارتفاع يتجاوز 52 مرة) سنة 2016، فبعدما كانت نسبة العجز الموازني إلى الناتج المحلي الخام تمثل حوالي 1.5% سنة 2000 انتقلت إلى حوالي 23 % سنة 2015[2]، ويمكن إيعاز أسباب تنامي هذا العجز إلى:

- تزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوطيده في الفترة ما بين 2001-2015، حيث تواصل ارتفاع النفقات من 1199.8 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 8854.1 مليار دينار (7,4 مرة) سنة 2015، مع تسجيل انخفاضها إلى حدود 7984,1 سنة 2016، أي بحوالي 10% مقارنة بسنة 2015، بسبب سياسات التقشف والحوكمة التي انتهجتها الحكومة.

- التطورات التي عرفتها إيرادات الدولة، خاصة فيما يتعلق بإيرادات الجباية البترولية التي تمثل نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يقدر متوسط مساهمتها بحوالي 54% خلال الفترة المدروسة، وعموما فقد عرفت إيرادات الميزانية ارتفاعا من 1138,9 مليار دينار سنة 2000 إلى ما يقارب 4747,4 مليار دينار سنة 2016، بما يمثل حوالي (4,2 مرة).

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، المتزامن مع ارتفاع حجم الإنفاق العمومي جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، والتحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية حسب صندوق النقد الدولي هو ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية وتفعيل القاعدة الإنتاجية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية الدورية[3]. أما فيما يخص تطور النفقات العمومية حسب هيكلها ، والذي ينقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز وفقا لقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية ، فيمكننا إبراز تطورهما من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): هيكل النفقات العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) 2000-2016

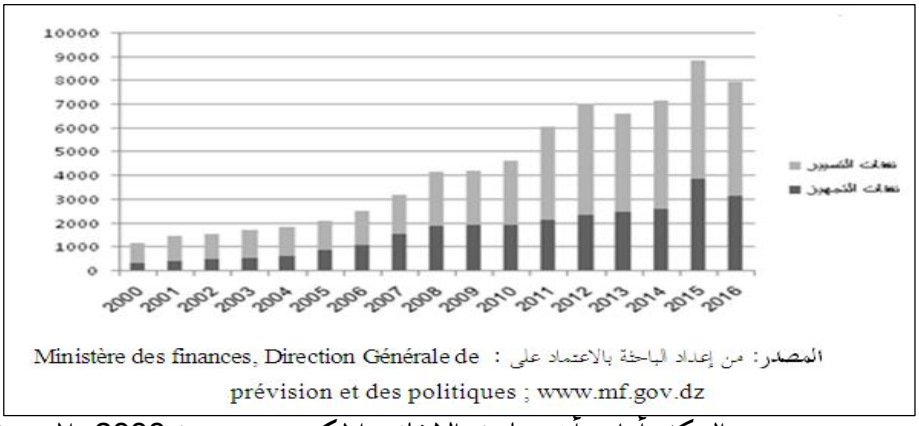

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : Ministère des finances, Direction Générale de prévision et des politiques ; www.mf.gov.dz

يتضح من الشكل أعلاه أن سياسة الإنفاق الحكومي من سنة 2000 إلى سنة 2009، تميزت بالارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث تعدت 48% وذلك نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، لتعرف نفقات التجهيز تراجع نسبي منذ سنة 2009 في مقابل تنامي نفقات التسيير ،حيث بلغ متوسط نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة خلال الفترة: 2008-2016، حوالي 60,09% وذلك راجع للآثار الناجمة أساسا عن الرواتب والتعويضات التي تستحوذ في المتوسط على حوالي 35% من نفقات التسيير، بالإضافة إلى التحويلات التي تستأثر بنسبة 40%، ثم فوائد الدين العام بنسبة 7% ، وأخيرا نفقات المعدات والأدوات بحوالي18%[4].

2- متطلبات حوكمة سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر

يعتبر موضوع حوكمة الإنفاق أو رشادة النفقات من المواضيع المستجدة في ظل الأزمات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة، لاسيما الاقتصاديات الريعية والتي منها الجزائر، التي تسعى لارساء متطلبات حوكمة نفقاتها بعد التوسع غير المسبوق في سياستها الانفاقية.

2-1- مفهوم حوكمة الإنفاق العام:

يقصد بحوكمة الإنفاق العام تلك السياسات التي تستهدف زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن[5].

ولتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإنفاق في إطار تحكمه الكفاءة والفعالية يجب الالتزام بمجموعة من الضوابط والتي يمكن حصرها في[6]:

- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة؛
- فرض الرقابة على النفقات؛
- الحرص على تجنب الإسراف والتبذير؛

وعليه فإن حوكمة الإنفاق العام هي اعتماد الكفاءة من جهة من خلال تحقيق أكبر ناتج في إطار معقول من التكاليف، واعتماد الفعالية من جهة أخرى، باعتبارها مقياس للأهداف الإنفاقية المسطرة من قبل الدولة.

2-2- أساليب حوكمة الإنفاق العمومي في الجزائر:

إن تعقد العمليات المالية والدولية و بروز الأزمات المالية، آخرها كان الصدمة النفطية التي أدت إلى انخفاض المخزون المالي من المداخيل، وكذا تفاقم العجز الموازني في الجزائر، نتيجة لعجز هذه الأخيرة عن التحكم في إدارة مواردها المالية واتباع سياسة إنفاقية رشيدة للوصول إلى الأهداف المسطرة. بناء على ما سبق وضمانا لنجاح عملية حوكمة الإنفاق العمومي لابد من انتهاج مجموعة من السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، نذكر منها:

أ- **حصر حجم تدخل الدولة في الاقتصاد:** وذلك قصد التقليل من نمو الإنفاق العمومي الذي ارتبط لفترة زمنية طويلة بتعاظم دور الدولة في المجالات الحكومية التقليدية كالأمن الداخلي والخارجي والخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات التعليم والصحة العامة، وكذلك بسبب تعاظم أدوارها في الإعانات والتحويلات[7].

ب- حوكمة مصادر تمويل النفقات: عند تفحصنا لهيكل الإيرادات العامة نجد أن الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة، وذلك بنسبة متوسطة تمثل أكثر من 54% خلال الفترة 2000-2016، وعليه يجب الارتقاء بمصادر التمويل التقليدية إلى مصادر تمويل جديدة تمكننا من استدامة المالية العامة.

ت- إصلاح سياسات الإنفاق: أي العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية[8]، مع ضرورة مواصلة تعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي..الخ

ث- الرقابة على الأموال العمومية: تعتبر الأموال العمومية وسيلة غير مباشرة لتدخل الدولة في مجالات متعددة، وطبعا يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من طرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها[9].

3- تنويع مصادر تمويل النفقات كرافدة لاستدامة المالية العامة في الاقتصاد الجزائري:

لقد أصبحت سياسة التنويع ضرورة لا بد منها خاصة في الدول الريعية نتيجة تعرض القطاع النفطي لصدمات مفاجئة والوقوع في شباك المرض الهولندي، وعليه يتوجب على صناع القرار في الجزائر إيجاد سبل وطرائق آمنه من أجل مقاومة التقلبات الاقتصادية الدورية.

3-1- أهمية تحقيق استدامة المالية العمومية:

إن الملاحظ لسيرورة الإنفاق العمومي وسياسة الميزانية عموما في الجزائر باعتبارها من الدول الريعية يستشف أنها تتزامن مع الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها ترفع في الإنفاق العمومي في حالة الرواج وتسعى إلى تخفيضه في حالة الركود، وهو ما يعاكس أساسيات أو منطلقات التحليل الكينزي.

إن ارتباط سياسة الميزانية بأسعار النفط يجعلها تتميز بالهشاشة عبر الزمن، فالانخفاض الحاد له ينعكس على ارتفاع العجز الموازني إلى أعلى مستوياته[10]، رغم أن النفقات الاستثمارية والبرامج الاستثمارية ساهمت في رفع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذا الأخير لا يزال يمثل أكثر من 35% من الناتج المحلي الخام على مدار العشرين سنة الماضية.

في اعتقادنا، استدامة مالية الدولة في الجزائر تنطلق من ضرورة حماية الميزانية من تقلبات أسعار النفط، وذلك بتمويل النفقات الضرورية لاستمرار أنشطة الدولة انطلاقا من موارد تتميز بالاستدامة، فإذا أخذنا بالاعتبار أن الميزانية العمومية يتم تمويلها بنسبة تتراوح بين 50% و60% من إيرادات الجباية البترولية(السعر الحسابي لإيرادات الجباية البترولية 37 دولار للبرميل في حين السعر التوازني يتعدى 80 دولار للبرميل)، وهو ما

يعكس هشاشة التوازن المالي للدولة، فكل تراجع لإيرادات النفط (تراجع كمية صادرات النفط متبوعة بانخفاض أسعاره) سيرهن أكثر فأكثر نفقات الميزانية، والتي عرفت توسع غير مسبوق، حيث تمثل حوالي 35% من قيمة الناتج المحلي، مع تسجيل حوالي 60% منها توجه لتسيير دواليب الدولة. وعليه لامناص أمام الدولة اليوم من حوكمة أساليب إدارة مواردها وتقليص الاعتماد على النفط في إعداد ميزانيها وتقليص النفقات وحوكمتها.

2-3- التنويع الاقتصادي من منظور الاقتصاد الجزائري:

لقد أضحى تنويع الاقتصاد ضرورة لابد منها في ظل التغيرات المتعاقبة التي تطرأ على الدورة الاقتصادية ما يحتم على الجزائر تبني منهجية اقتصادية واضحة المعالم، وذلك بدعم قطاعات اقتصادية ذات مردودية في المدى المتوسط تعوض شيئا فشيئا مكانة النفط في تركيبة الناتج الوطني، وتساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن من مواصلة جهود التنمية الاقتصادية. وفيما يلي سنحاول إبراز أهم الروافد التي تقودنا إلى تحقيق توازن مالي مستدام.

1-2-3-ضرورة التخلي عن نموذج النمو التقليدي:

يعتبر النموذج الاقتصادي الذي يعتمد كثيراً على النفط نموذجاً غير قابل للاستمرار. وبالنظر إلى المستقبل، يُرجح أن يظل الإنفاق العمومي مقيداً لسنوات قادمة. ويعني هذا أن نموذج النمو الذي ساد في العقد الماضي وكان يرتكز على تزايد أسعار النفط والإنفاق العمومي لن يكون صالحاً للتطبيق بعد الآن، وبدلاً من ذلك، ستحتاج الجزائر إلى زيادة تنويع اقتصادها للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية وإعادة توجيه الحوافز نحو توسيع قاعدتها الإنتاجية بهدف تفعيل عملية التصدير نحو الخارج. والوصفة المعتادة لتحقيق التنوع هي أن تعمل الحكومات على تحسين المؤسسات وإنشاء البُنى التحتية والحد من القيود التنظيمية[11]. ولعل مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط) في تركيبة الناتج إحدى أدلة التنويع وأكثرها شيوعا. والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم(02): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2000-2014

الوحدة: %

القطاعات الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع الفلاحي	8.39	9.74	9.22	9.81	9.44	7.69	7.54	7.57
قطاع المحروقات	39.19	34.15	30.65	35.58	37.72	44.03	45.66	43.72
القطاع الصناعي (خارج المحروقات)	7.04	7.45	7.45	6.76	6.31	5.53	5.28	5.12
قطاع البناء والأشغال العمومية	8.12	8.49	9.06	8.47	8.26	7.46	7.93	8.82
قطاع الخدمات	20.43	21.8	22.2	21.17	21.19	20.08	19.81	20.52
القطاعات الاقتصادية	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**المتوسط**
القطاع الفلاحي	6.58	9.34	8.46	8.11	8.77	9.85	10.29	8.72
قطاع المحروقات	45.25	31.19	34.86	35.03	34.15	29.84	27.07	36.53
القطاع الصناعي (خارج المحروقات)	4.7	5.72	5.14	4.55	4.49	4.59	4.85	5.66
قطاع البناء والأشغال العمومية	8.66	10.98	10.48	9.13	9.19	9.77	10.42	9.01
قطاع الخدمات	19.13	23.56	21.56	20.1	20.39	23.12	24.35	21.29

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:
http://www.ons.dz

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة قطاع المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي سجلت زهاء 36.53%، وهذا إن دل على شئ فهو يدل على هشاشة القطاعات الأخرى، إذ تساهم بقسط ضئيل في تركيبة الناتج المحلي الخام، فقطاع الفلاحة لم تتجاوز نسبة مساهمته 8.72% كمتوسط للفترة من حجم الناتج المحلي الخام، أما القطاع الصناعي فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام لا تتعدى 5.66% كمتوسط للفترة، وعليه فالتحدي المطروح أمام صناع القرار اليوم هو تفعيل دور هذه القطاعات في النسيج الاقتصادي الوطني وإصلاح هذا التركز القطاعي وذلك من خلال مواصلة سياسة الإصلاحات والدعم والتحفيز.

3-2-2- إصلاح تشوهات القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني التركز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإنّ للقطاع الخاص دورا كبيرا في ذلك، فنمو القطاع الخاص يعتمد الآن أكثر من أي وقت

مضى على الدولة، وعلى آلية الإنفاق الحكومي خصوصاً، وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع لقطاع الأعمال. والجدول الموالي يبرز مساهمتهما في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول(03):مساهمة القطاع الخاص والعام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة مساهمة القطاع العام	58.5	52.4	50.7	52.5	53.5	57.3	72.2	57.1	58.6
نسبة مساهمة القطاع الخاص	41.5	47.5	49.3	47.5	46.5	42.7	27.8	42.9	41.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
نسبة مساهمة القطاع العام	44.9	48.5	52	49.08	56.5	59.4			
نسبة مساهمة القطاع الخاص	55.1	51.5	48	50.92	43.5	40.6			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات على الموقع:
http://www.ons.dz

من الجدول أعلاه يتضح لنا بشكل جلي تفوق القطاع العام في مساهمته في الناتج نسبيا، فعند استقرائنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص محصورة في السنوات 2009-2012، وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في هاته الحقبة ما رجح كفة الميزان له على حساب القطاع العام، وعليه يجب على الحكومة إصلاح القطاع العام الكبير العدد والمترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح القطاع الخاص للحد من تركز الأسواق والثروة فيه من أجل خلق قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين، ولا يتأتى ذلك إلا بتحسين بيئة الأعمال، بدءاً من الحد من البيروقراطية إلى تغيير قواعد الملكية الأجنبية.

3-2-3- ضرورة تنويع المصادر التمويلية للاقتصاد:

تتسم الجباية البترولية بعدم الاستقرار وتذبذب حصيلتها، نتيجة انكشاف الاقتصاد الجزائري على الأزمة النفطية ما يستدعي التفكير بشكل جدي في تبني سياسة تنويع مصادر التمويل الاقتصادي من خلال الانتقال من الاعتماد على سياسة الميزانية إلى مقاربات السوق بمختلف آلياتها وتقنياتها التقليدية والإسلامية، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- تفعيل دور السوق المالية الجزائرية بما يتماشى مع تطلعات النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030،

- دمج المنتجات المالية الإسلامية في هيكل التمويل، خاصة ما تعلق بصكوك التنمية؛

- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك بتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح الجباية المحلية؛

- ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات.

خلاصة:

استهدفنا في بحثنا هذا متابعة العجز الموازني وطرح بعض البدائل الكفيلة بمعالجته، وقد توصلنا إلى أن العجز الموازني رغم تفاقمه في السنوات الأخيرة لا يزال حسابي، بالنظر للسياسة الحذرة التي انتهجتها الجزائر في تسيير عوائد مواردها النفطية من خلال آلية صندوق ضبط الموارد، الذي يستعمل رصيده في معالجة اختلالات الميزانية؛ في مقابل انحصار المصادر التمويلية الأخرى، مما شكل عائقا أمام الجزائر لاستدامة ماليتها العامة. فقطاع النفط يعتبر مورد أساسي تعتمد عليه الجزائر في تمويل مختلف مشاريعها التنموية، ما جعل استقرار نموها مرهون باستقرار أسعاره؛ وفي ظل التذبذبات الدولية الحاصلة وجب البحث عن بدائل تنموية جديدة للحفاظ على التوازن الاقتصادي العام، وتلافي عجوزات الموازنة المتتالية.

بناءا على الاستنتاجات السابقة نوصي بضرورة تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث(المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط بما يحفز على تهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الإنتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى مواصلة سياسة ترشيد النفقات العمومية، وتشجيع القطاع الخاص على ترسيخ مكانته في النشاط الاقتصادي، والعمل على الانتقال من سياسة الميزانية إلى سياسة السوق، وزيادة الاعتماد على التمويل عن طريق البورصة، سواء بطرح السندات الحكومية أو بخوصصة الشركات العمومية، مع ضرورة إدخال المنتجات المالية الإسلامية في تمويل الميزانية، والإسراع في تنويع الاقتصاد الوطني وفق مخرجات النموذج الاقتصادي الجديد، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بتعزيز كفاءة النظام الضريبي، ودعم التنافسية للتقدم في عملية التنويع في المدى البعيد .

الهوامش والاحالات:

---

(1) بالاعتماد على:

-سالم عبد الحسين سالم، "عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة

للعراق للمدة (2003-2012)" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 18، العدد 68 ، بغداد، ص 295.

- قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص201

(2) الحسابات بالاعتماد على، مديرية السياسات والتوقعات، وزارة المالية، "منشورات تطور الناتج المحلي الخام بين 2000-2015"، متاح على الموقع: www.mf.gov.dz

(3) صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر"، جوان 2016.

(4) بنك الجزائر، "تقرير الوضعية النقدية والمالية للجزائر2014"، ص: 112-114.

(5) أحمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى"الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999،ص 72.

(6) نبيل جمال سليم عبد النبي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية"، مذكرة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012، ص 92.93.

(7) طه بامكار،"الموارد الاقتصادية بين التخصيص وعدالة التوزيع"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:-**http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-6590.htm**، تم الإطلاع يوم 2016/09/28.

(8) انظر صندوق النقد الدولي، "مشاورات المادة الرابعة"،

(9) صرارمة عبد الوحيد، "الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير 08 -09 مارس،2005 ، 136-137.

(10) Anantha krishnan Prasad ; Heba Abdel Monem ; Pilar Garcia Martinez, "Macroprudential Policy and Financial Stability in the Arab Region", Working Paper No. 16/98, May 20, 2016, https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1698.pdf

(11) Reda Cherif and Fuad Hasanov, "Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions",